مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٤) – العدد الأول – يناير ٢٠٢٣

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

The Role of Partnership Between The Public And Private Sectors As a Tool For Achieving Sustainable Development

الباحث/ محمد محمد مسعد الشامي
مرشح للدكتوراة
كلية التجارة – جامعة بورسعيد – قسم المحاسبة

إشـــــــراف

الأستاذ الدكتور
حسين مصطفى هلالي
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

الدكتورة
سماح الرفاعي الجابري
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	٢٠٢٣-٠١-٣١
تاريخ القبول	٢٠٢٣-٠٢-٠٥
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص :

إن طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تثير عدة مشكلات محاسبية منها ما يرتبط بالقياس والإفصاح المحاسبي مشكلة احتساب إهلاك أصول عقود الشراكة، وتحديد القيمة العادلة لها. الأمر الذي يبرز أهمية التوصل إلى معالجة المشكلات المحاسبية للأصول طويلة الأجل عند تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء المعايير المرتبطة .

وتظهر هذه الأهمية في الاتجاه الحديث للدولة من خلال التنمية المستدامة، وإبرام الدولة العديد من الاتفاقيات بمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية باستثمارات مالية ضخمة على رأسها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، مما يستدعى دراسة كافة المشكلات المحاسبية التى تواجه الأصول طويلة الأجل عند تنفيذ تلك الاتفاقيات، لوضع إطار مقترح لعلاج هذه المشكلات بما يناسب الواقع العملي لهذه الاتفاقيات. وتوصلت الدراسة الى اهمية وضع آليات مناسبة حتى يكون هناك مشاركة من قطاعات المجتمع المدني، كالأحزاب والجمعيات الأهلية ونحوها، ومدى تأثير هذه المشاركة من آثار إيجابية على التنمية المستدامة في المجتمع.كما اوصت بالتأكيد على الدولة عند إبرام عقود المشاركة، وجود إطار تشريعي يتضمن نصوص واضحة تحمي مصالح الدولة،.،كما يجب التنبيه ولفت الأنظار إلى مراعاة متطلبات المحافظة على البيئة عند إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

الكلمات المفتاحية : عقود الشراكة ، القطاع العام والخاص ، الإفصاح المحاسبي ، التنمية المستدامة

Abstract :

The nature of the partnership between the public and private sectors raises several accounting problems, including those related to accounting measurement and disclosure, the problem of calculating the depreciation of the partnership contracts' assets, and determining their fair value. This highlights the importance of reaching a solution to the accounting problems of long-term assets when executing partnership contracts between the public and private sectors in light of the related standards.

This importance appears in the modern trend of the state through sustainable development, and the state's conclusion of many agreements with the participation of the private sector in infrastructure projects with huge financial investments, on top of which is the New Administrative Capital project, which necessitates a study of all accounting problems facing long-term assets when implementing these agreements, To develop a proposed framework for dealing with these problems in a way that suits the practical reality of these agreements. The study concluded the importance of establishing appropriate mechanisms so that there is participation from the sectors of civil society, such as parties, civil associations, and the like, and the extent to which this participation has positive effects on sustainable development in society. It protects the interests of the state. It should also alert and draw attention to the requirements of preserving the environment when concluding partnership contracts between the public and private sectors.

Keywords: partnership contracts, public and private sectors, accounting disclosure, sustainable development

أولاً: مقدمة البحث:

تعتبر المشاركة مع القطاع الخاص البديل الأكثر قبولاً وذلك بسبب توزيع المخاطر والعوائد بين طرفى المشاركة حيث يكفل للدولة تنفيذ هذه المشروعات مع تخفيف العبء على الموازنة العامة لصالح الأهداف الاجتماعية كما يكفل للقطاع الخاص استثمار فوائض أمواله وتوزيع أعباء ومخاطر استثماراته، وقد اعتمدت بعض الدول على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسبب العجز المالي، وضغط الميزانية، والفجوة بين الطلب والعرض، والخدمات العامة غير الفعالة للبنية التحتية، في حين تختار الدول الأخرى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الكفاءة التشغيلية والمبتكرة، والمهارات التكنولوجية والإدارية ونتيجة لذلك لجأت الدولة بالفعل إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص حيث يشكل قطاعاً اقتصادياً هاماً تتوافر فيه الكفاءة والخبرات الإدارية وفاعلية تنفيذه للأعمال والمشروعات واستغلاله الأمثل للموارد المتاحة وقادر على إدارة مخاطر هذه المشروعات، لذلك صدر القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة.

وقد صدر مؤخراً قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ، والتي تضمنت إصدار التفسير المحاسبي رقم (١) بشأن" ترتيب امتيازات الخدمات العامة" والذي يخص مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، فيما يخص تشييد وتشغيل وصيانة البنية الأساسية والمرافق.

ثانياً طبيعة مشكلة البحث:

بالرغم من التوجه المتزايد لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة في الآونة الأخيرة في مصر، إلا أن معايير الاعتراف والقياس المحاسبي الخاصة بها لازال يحيطها بعض جوانب الغموض، حيث تظهر بعض المشكلات المحاسبية وتتركز هذه المشكلات من خلال ثلاث موضوعات رئيسية هى القياس والإفصاح عن عقود الشراكة والنتائج المالية عند تنفيذ تلك العقود. حيث تثير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة مشكلات محاسبية منها أن تقوم الجهة الإدارية المتعاقدة بتوفير الأرض موقع المشروع والظروف المحيطة به، والدخول إلى الموقع، والتصاريح المطلوبة، والضوابط الخاصة بالشراء أو التعاقد من الباطن، فهل يتم الاعتراف بها في دفاتر الشركة، فكيف يتم معالجتها؟ هل يتم معالجتها طبقاً لمدخل رأس المال أم يتم معالجتها طبقاً لمدخل الإيراد؟

كيف يتم قياس قيمة الأرض والأصول الممنوحة من الجهة الإدارية المتعاقدة؟ وكيف يتم قياس قيمة الأصول التى تم إنشاؤها؟ حيث إلى أى مدى ينطبق مفهوم الاعتراف بالأصول وشروطه على أصول البنية الأساسية والمرافق العامة باعتبارها الشيء محل الاعتراف؟ بمعنى هل يتم الاعتراف بها كممتلكات وتجهيزات ومعدات خاصة بشركة البنية الأساسية أم لا؟ بالإضافة إلى صعوبة تحديد المالك الاقتصادي لتلك الأصول هل الجهة الإدارية المتعاقدة أم الشركة، وبخاصة عند تحديد المنافع والمخاطر المرتبطة بتلك الأصول، فضلاً عن أن التحويل القانوني لتلك الأصول في نهاية العقد قد يكون بسعر أقل من القيمة السوقية أو بدون مقابل.

<u>مما سبق يتضح أن مشكلة البحث تتمثل في:</u>

إن طبيعة شركات البنية الأساسية تثير عدة مشكلات محاسبية منها ما يرتبط بالقياس والإفصاح المحاسبي مشكلة احتساب إهلاك أصول عقود الشراكة، وتحديد القيمة العادلة لها.

الأمر الذي يبرز أهمية التوصل إلى معالجة المشكلات المحاسبية للأصول طويلة الأجل عند تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء المعايير المرتبطة .

ثالثاً: أهمية البحث:

تظهر هذه الأهمية في الاتجاه الحديث للدولة من خلال التنمية المستدامة، خاصة بعد عقد المؤتمر الاقتصادي في مارس ٢٠١٥ وإبرام الدولة العديد من الاتفاقيات بمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية باستثمارات مالية ضخمة على رأسها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، مما يستدعى دراسة كافة المشكلات المحاسبية التى تواجه الأصول طويلة الأجل عند تنفيذ تلك الاتفاقيات، لوضع إطار مقترح لعلاج هذه المشكلات بما يناسب الواقع العملي لهذه الاتفاقيات.

رابعاً: أهداف البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهميته يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

١. توضيح مفهوم وأشكال وأهمية عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص وأسباب ظهورها في مصر.
٢. دراسة وتحليل المشكلات المحاسبية للأصول طويلة الأجل عند تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٣. الوصول إلى المعالجة المحاسبية المقترحة لمشاكل الأصول طويلة الأجل عند تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واختبار مدى قبولها في الواقع العملي.

خامساً: منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على الملاحظة والاستنتاج العلمي وفي ضوئه سيتم الاعتماد على استقراء العديد من الكتب والدراسات المكتبية والأبحاث على شبكة المعلومات الدولية التى تخدم مجال البحث والمراجع والدوريات المنشورة والموسوعات العلمية والندوات المرتبطة بالموضوع سواء كانت عربية أو أجنبية .

سادساً: الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث فيما يلي لدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

١. دراسة الشيخ (٢٠١٦)

تناولت هذه الدراسة طبيعة مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وشروط اتفاقيات المشاركة بينهم، وأنواع الشراكات مع القطاع الخاص، والإطار التعريفي للتخطيط الضريبي التعسفى عن المحاسبة الضريبية لشركات المشروع المشارك مع الحكومة.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات منها التوصل إلى إطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفى لشركات المشروع المشارك مع القطاع العام، من خلال دراسة ميدانية على شركات القطاع الخاص التى أسندت إليها عمليات الشراكة مع الحوكمة في ظل القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠.

٢. دراسة (Tam, ٢٠١٦)

تناولت هذه الدراسة كيفية الترويج لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمنهج فعال في تطوير مشاريع البنية التحتية، وكيف يمكن تعزيز المسئولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات منها توزيع المساهمة في المشاريع الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص من المتغيرات الرئيسية التى تؤثر على الاستدامة بينهم، إمكانية تحقيق مستوى أداء أفضل من خلال الترتيب الصحيح لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية في تطوير المشاريع الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الأول : الإطار العام لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

مقدمة

تزايدت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لأسباب عديدة منها، انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الذي دفع دول أوروبا الشرقية بدايةً ولاحقًا دول الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا إلى التراجع عن الملكية المطلقة لوسائل الانتاج من قبل الحكومات، وإلى إشراك القطاع الخاص بشكل أو بآخر في إدارة شؤون الدولة .

ومن أهم الأسباب الإضافية التي دفعت باتجاه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعاظم الديون السيادية وازدياد عجز موازنات الحكومات، ما دفعها إلى البحث عن تخفيض هذا العجز من دون أن يؤثر ذلك على الإنفاق الاستثماري لديها عبر عقد شراكات مع القطاع الخاص .

ومن ثم يطرق الباحث في هذا المبحث بدايةً إلى مفهوم وأهميّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإلى طبيعتها وأهدافها، من ثمّ سنعرض مبرّرات إقامة تلك الشراكة. بعد ذلك سنتحدّث عن متطلّبات الشراكة الناجحة وأنواعها إضافة إلى فوائدها والمخاطر التي قد تنجم عنها. مع استعراض المفاهيم الخاطئة حول الشراكة لننتقل في النهاية إلى شرح أهميّة اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني.

- أولاً: مفهوم عقود الشراكة .
- ثانياً: أشكال عقود الشراكة .

وفيما يلي يتناول الباحث كل نقطة من هذين النقطتين بشيء من التفصيل:

أولاً: مفهوم عقود الشراكة :

تعددت التعريفات والدلالات التي تحاول الاقتراب من مفهوم "الشراكة"، ومن الملاحظ أن هناك اختلافات بسيطة بين التعريفات وفقًا لاختلاف الجهة التي تقوم بالتعريف، وقد استخدم هذا الاصطلاح باللغة الإنجليزية لأول مرة رئيس الوزراء الراحل (تورجوت أوزال) في بدء الثمانينيات، فاصطلاح الشراكة ليس اصطلاحًا قانونيًا ومصطلح المشاركة بين القطاعين العام والخاص هو ترجمة لما يعرف في اللغة بالإنجليزية Public–Private Partnership (PPP) ولم تعد مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية قاصراً على الدول الصناعية وحدها.

تعريف الأمم المتحدة:

التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معًا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسئوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل.

- **تعريف صندوق النقد الدولي**

يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية الأساسية والتي كان يتم تقديمها تقليديا من خلال الحكومة .وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبًا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والكباري والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء.

- **تعريف البنك الدولي:**

الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشروعات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت لا تزال تستخدم بصفة أساسية في مشروعات البنية التحتية ذات الصلة بالمواصلات، وأماكن الإقامة.

كما عرفت بأنها "عقد طويل الآجل بين إحدى الجهات الحكومية واتحاد أو ائتلاف تمثل القطاع الخاص، وذلك للعمل على توفير سلسلة من الخدمات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية، أو على الأقل توفير التمويل اللازم لإقامة تلك المشروعات .

ويستخلص الباحث مما سبق مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي تعنى بالإنجليزية Public–Private Partnership (PPP) بأنها اتفاق بين قطاعين عامٍّ وخاصّ أو أكثر، يكون ذا طبيعة طويلة المدى يشمل هذا النوع من الشراكة عادةً تمويلًا خاصًّا للمشروعات والخدمات الحكومية مباشرة، ثم أخذ الأرباح من دافعي الضرائب أو المستخدمين بموجب عقد الشراكة.

ويرى الباحث أنه بعد صدور القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم المشاركة مع القطاع الخاص، يمكن تقسيم اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص إلى نوعين من الاتفاقيات:

الأول: اتفاقيات شراكة بين الجهة الإدارية بالدولة ومشروع القطاع الخاص

لتنفيذ مشروع البنية الأساسية أو مرفق عام وتخضع وتؤسس وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، ويشرف على المشروع الجهة الإدارية المتعاقدة، ولا يخضع المشروع للقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ وأغلب تلك المشروعات هي مشروعات امتياز في صورة (B.O.T).

الثاني: اتفاقيات شراكة تتم بين إحدى القطاع العام بالدولة وإحدى شركات القطاع الخاص

لتنفيذ مشروع البنية الأساسية أو مرفق عام، والتي تخضع وتؤسس وفقاً لقانون تنظيم المشاركة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠، ويشرف على المشروع الجهة الإدارية المتعاقدة، ويستفيد المشروع من حوافز الاستثمار الواردة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، وهي مشروعات عملاقة مثل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة وتأخذ أسلوب التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والتحويل (D.F.P.O.T).

ثانياً : أشكال اتفاقيات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام:

تتعدد أشكال اتفاقيات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بالدولة حسب المهام التي يمكن أن يتولاها القطاع الخاص بمصر، فمنها:

- **شراكات تعاونية : وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرق بموجب القواعد التي يفرضها.**
- **شراكات تعاقدية: وتعني بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرة على إنهاء .**

كما تتعدد أشكال اتفاقيات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بالدولة حسب المهام التي يمكن أن يتولاها القطاع الخاص بمصر، ونعرض في هذا الجزء أهم صور وأشكال الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في عملية تقديم الخدمات والمنافع، وكذلك في مجالات البنية التحتية، وسوف نحاول تعريف كل نوع من أنواع العقود، وتتمثل في الأنواع الآتية:

١/٣- عقود الخدمة Service Contracts

حيث تتولى شركات القطاع الخاص بتقديم خدمة عامة مقابل مبالغ مالية تتقاضاها، مثل خدمات الصيانة والإصلاح، والإحلال والتجديد، وإجراء التحسينات لشبكات المياه والصرف الصحي وتتولى الدولة توفير رأس المال العامل بها وتحصل على إيراداتها وتتحمل خسائرها، وهي تملك الأصول قانونياً وتراقب الخدمات. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة، وهي تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل :إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك.

ومن مزايا هذا النوع من العقود: توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص، والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الأساسية، ولأن فترة العقد تكون قصيرة يزداد التنافس بين المقاولين، مما يشجع على العمل على تحقيق كفاءة الأداء وتخفيض تكاليف العقود.

ومن أهم العيوب : تظل أعباء التشغيل والصيانة على عاتق الحكومة (القطاع العام)، كما تظل مسئولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام.

٢/٣- عقود الإدارة Management Contracts

تعرف هذه العقود على أنها: اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية .وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة الحكومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

ومن أهم مزايا عقود الإدارة: تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعاها حين تعرض للبيع. وقد ظهر نجاح هذه العقود في عدد من القطاعات بدول عديدة،.

ومن ميزات هذا العقد من وجهة نظر الدولة أنه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما إنه يمَكّنِها من التحكم في نطاق واستخدام هذه الإداري، وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية، وفي الوقت نفسه يمَلكّ الخبرات من خال عقد الإدارة. لكن من عيوب هذا العقد ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر، حيث تتحمل الدولة أي خسائر تنجم عن عمليات الشراكة، وتلتزم الجهة الحكومية في ظل اشتراطات هذه العقود بسداد مقابل أو أتعاب الإدارة إلى القطاع الخاص في شكل أتعاب محددة وثابتة أو في شكل نسبة من أرباح المشروع أو كلاهما معًا، وذلك بقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة فعالية المرفق وزيادة كفاءته.

٣/٣- عقود التأجير أو الإيجار

تعرف على أنها عقود تمنح من خلالها مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها (٦ -١٠ سنوات) مقابل دفع

إيجار، وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون.

ومن مزايا هذه العقود، توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن الملكية، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، عاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى، كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة، مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة .

أما عيوب هذه العقود، فإنه طالما لا يتم فيها تحويل لملكية الأصول، فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الحكومة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائدًا مناسبًا على استثماراتها خال فترة التأجير، ولهذا فهو مناسب في المشروعات التي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل، وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات.

٤/٣- عقود الامتياز Concession Contracts

تُعرف على أنها عقود تتحمل الشركات الخاصة والقطاع الخاص مسئولية التشغيل والإدارة والاستثمار، في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرفق، وقد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة أو منطقة معينة، وهذه العقود كانت في البداية تستخدم لاستخراج البترول ومشتقاته، حيث تمنح شركة البترول منطقة امتياز لمدة محددة لاستخراج ما بها من البترول أو الثروات الطبيعية الأخرى، ومقابل هذا الاستثمار كان يتم منح مبالغ زهيدة للدولة المضيفة، ، وفي العادة تتراوح مدتها بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة .

ومن مزاياها أن صاحب الامتياز يبقى المسئول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات، مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة، ولكن للسبب نفسه تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرًا للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود، والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل) . لفترة محدودة ترجع عند نهايتها

الأصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار.

ومن عيوبها أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الحكومة، وكذلك صلاحيات الطرفين خال فترة التعاقد، وبالتالي يجب على الحكومة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب من أساليب الشراكة .

٣/٥- عقود نظم B.O.T

تعرف على أنها شكل من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية – لفترة محدودة من الزمن – أحد الاتحادات المالية الخاصة، والتي يطلق عليها اسم، شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة، بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء، إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق، وتنتقل ملكية المشروع وفقًا لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه.

.ويمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجيا المتقدمة .

ومن عيوبه أنه يتطلب عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات، ويمكن أن تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبيًا عن باقي أنواع العقود، وهو ما يؤثر على إعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة .كما إن من عيوبه أنه يتطلب استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا ملائمًا.

وهناك أنواع وترتيبات من العقود تندرج تحت مشروع B.O.T، وهي كالتالي:

٣/٥/١- عقود البناء والتشغيل والتملك ثم إعادة نقل الملكية

حيث شهد العقد الأخير من تسعينيات القرن الماضي -على سبيل المثال -إبرام عدد من عقود في مجال توليد الطاقة الكهربائية في جمهورية مصر العربية مع عدد من الشركات دولية النشاط، حيث سُمح في إطار تلك العقود للقطاع الخاص ببناء عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية، وبيع الإنتاج لهيئة كهرباء مصر.

٣/٥/٢- عقود البناء – التملك – التشغيل B.O.O

يقوم الشريك الخاص في هذه الحالة ببناء وتشغيل المرفق الحكومي بدون تحويل ملكيته للجهة الحكومية المعنية، وتبقى الصفة القانونية للأصول باسم الشريك الخاص، وليس هناك إلزام للقطاع العام بالشراء أو التملك.

٣/٥/٣- عقود الشراء – البناء – التشغيل B.B.O

هو شكل من أشكال بيع الأصول يشمل إعادة التأهيل أو التوسعة للبنية الأساسية أو المرفق القائم حاليًا .تقوم الحكومة ببيع أصل من الأصول للقطاع الخاص الذي يقوم بعمل التحسينات الضرورية لتشغيل المرفق بصورة مربحة .

المبحث الثاني: العلاقة بين اتفاقيات الشراكة ومتطلبات التنمية المستدامة

يشكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) وأهدافها تحدياً عاجلاً، وعلى وجه الخصوص فإن التمويل اللازم للبنية التحتية الجديدة يستلزم قدر كبير من التمويل الخاص لسد هذه الفجوة، وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة بأن اتفاقيات المشاركة طريقة محتملة لجذب الموارد الإضافية، تساعد على تطـور المستوى الاقتصـادي للوطن والاجتماعي للمواطن، ويمكن توضح ذلك في النقاط التالية:

أولا ــ مفهوم وأهداف التنمية المستدامة:

تتمثل التنمية المستدامة في تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكـون شـاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود، ولتحقيق التنميـة المستدامة لابد من التوافق بين ثلاثة عناصر أساسية هي النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئـة وهـذه العناصـر مترابطـة وكلهـا حاسمة لرفـاه الأفـراد والمجتمعات، تشمل القضاء على البطالة والجوع والفقر بجميع أشكاله وتوفير المزيد من الفرص للجميع والحد من عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

ثانياً: أثر الشراكة وتقييم الأداء المالي لعقود الشراكة (PPP)

أثر الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام على الأداء المالي للشركات وتتمثل فيما يلي :

١. توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة بمجال إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها، يساعد على تقليص المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف القطاع العام.
٢. تخفيف الضغط عن المالية العامة التي تعانيها الحكومات، وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية، مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
٣. إن ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حدة، يتم ذلك من خلال تأثير الشركاء على أهداف بعضهم البعض وقيمهم، عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، سيكون هناك من ناحية أخرى مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها ونتيجة قدرة القطاع الخاص على تأمين التمويل اللازم للمشروعات.

٤. تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.
٥. تبنى مناهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء عبر تزويد أفكار إستراتيجية أفضل من قبل القطاع الخاص، وصياغة أفضل.
٦. إعطاء البعد الاقتصادي اهتماما أوسع في السياسات ذات العلاقة، وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى النمو في الناتج المحلى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
٧. التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية، حيث يسهل الشريك في القطاع العام الشأن القانوني، ويسعى الشريك الخاص إلى تأمين إنتاجية أعلى.
٨. إعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.

إن الهدف من وراء نظـــام الشراكة في العديد من الدول ومن بينهم مصر، توضيح أهمية وفوائد برنامج الشراكة بين القطاع العـــام والخـــاص، ورغم تعدد وتنوع الفوائد والأهمية إلا أنه هنـــاك مخـــاطر عديـــدة مرتبطـــة بمشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص إتمام للفائدة تم توضيح العديد من صور وأساليب الشراكة مع القطاع الخـــاص، ومع تعدد صور وأشكال الشراكة فإن بعض أساليب وأشكال الشراكة تصلح لمشروعات بعينها أو قطاعات وأنشطة معينة دون البعض الآخر منها كما أن تتعدد أنواع العقود التي تنطوي تحت مظلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكن عند اختيار نوع العقد ينبغي على حكومات الدول النامية توخي الحذر، خاصةً أن النتائج المترتبة على اختيار العقود يترتب عليها أثار هامة لعل أهمها إلى أي القطاعين تؤول ملكية أصول البنية الأساسية في نهاية فترة التعاقد، وخاصة أن هناك بعض أنواع العقود والتي لا تتضمن نقلاً للملكية للقطاع العام في نهاية فترة التعاقد، بل تظل الملكية في أيدي القطاع الخاص، والتي تعد تلك النوعية من العقود تعتبر من أشكال الخصخصة المستترة.

ثالثاً: الإفصاح المحاسبي عن اتفاقيات المشاركة ودوره في دعم التنمية المستدامة:

تعـــد اتفاقيات المشاركة من الأدوات التي تعمل على سد فجوة التمويـــل فـــي الاستثمار في البنية التحتية على الرغم من أن العديد من الدراسات أثبتت إن اتفاقيات المشاركة يمكن أن تنطوي على مخاطر وتكاليف هائلة للقطاع العام خاصة في الأجل الطويل، وتؤدي إلى تفاقم عـــدم المساواة وتحـــد مـــن الوصول الـــعـــادل إلى الخدمات الأساسية، إلا أنـــه بـــدون

القطاع الخاص لـــن يتوفر التمويل في الاستثمار في البنية الاساسية لوجود قيود على الميزانية العامة في كل دولة.

إن الأساس المنطقي النهائي لاتفاقيات المشاركة ينبغي أن يتمثل في إضافة قيمة مقابل المال من خلال تحسين تغطية خدمة معينة للمواطنين والوصول إليها ونوعيتها بطريقة فعالة من حيث التكلفة مقارنة ببديل المشتريات العامة، بمعنى أنها قد تحقق "القيمة مقابل المال" بمعناها الأوسع والذي يشمل مراعاة التكاليف المالية ومكاسب الكفاءة الناشئة عن المشروع وأيضا آثاره المالية على المدى الطويل (بما في ذلك مخاطر أي التزامات طارئة).

وعليـــه فـــإن تطوير الإفصاح المحاسبي عن المشروعات القائمة على اتفاقيـــات المشاركة يمكن من تحليل مدى قدرة هذه الاتفاقيات على تقديمها للقيمة مقابل المال، وهذا من شأنه أن يتيح للبلدان ضمان تنفيذ اتفاقيات المشاركة بهدف تحسين نوعية وفعالية تكلفة خدمة البنية الأساسية المؤداة للمرافق العامة والإتصالات والطاقة التي تساعد المواطن وتعينه.

وبالتالي يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمشروع المشاركة أصحاب المصلحة على فهم المخاطر والآثار المحيطة بالمشروع ويتيح لكافة الأطراف المتأثرة سبل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالمشروع وطبيعته وحجمه والمدة الزمنية للأنشطة المقترحة للمشروع وأية مخاطر وآثار محتملة على هذه الأطراف وتدابير التخفيف والحد منها.

وبذلك تتحقق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع والفقر والبطالة بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتتحقق الاستفادة من اتفاقيات المشاركة في تحقيقها للتنمية المستدامة، ولا تكون اتفاقيات المشاركة وسيلة للأنشطة "خارج الميزانية"، وإنما تعتبر أيضاً في الواقع أداة لبناء السلام ولتعزيز التماسك الاجتماعي.

ويرى الباحث أن تطوير الإفصاح المحاسبي الحكومي مع النقل السليم للمخاطر إلى الشركاء من القطاع الخاص، يساهم في نجاح اتفاقيات المشاركة وتقديمها خدمات عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة للمستهلكين وللحكومة، وسيتوقف ذلك أيضاً على مجال محدد يمكن أن يكون فيه العمل العالمي مفيداً فى مناقشة معيار للمحاسبة وإعداد التقارير المقبولة دولياً، والذي يمكن أن يعزز من الإفصاح بشأن العواقب الماليـــة لاتفاقيات المشاركة، ومن شأن ذلك أن يسمح

بالإفصاح الشامل عن جميع المخاطر بما فـــي ذلـــك الالتزامات المالية الطارئة والآثار المتوسطة والطويلة الأجـــل، ويثنـــي الحكومات عن وضع مشاريع اتفاقيات المشاركة خارج الميزانية.

إن تطوير الإفصاح عن مشروعات المشاركة يجعلنا مستنيرين تماماً فيما يتعلق بالآثار المحتملة على الرفاهية لأي مشروع جديد مما يضمن الارتقاء والنهوض بأبعادوأهداف التنمية المستدامة، لنعيش في عالم تكون فيه البيئات البشرية آمنة ومستدامة حيثما يكون هناك وصول عالمي إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوق بها ومستدامة.

ويعتقد الباحث أن تطوير الإفصاح المحاسبي الحكومي عن اتفاقيات المشاركة سينعكس ايجاباً على جودة التقارير الحكومية ويكون لهذه التقارير دور دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك لأن الموازنة العامة في الدول النامية والتي تبنت النمط التقليدي للموازنة العامة (موازنة البنود) لا تتفق واتجاهات التنمية المستدامة، نظراً لعدم وضوح أهداف الموازنة العامة وانفصام أهداف الموازنة عن عملية التخطيط، والإنفاق العام غير المنضبط بأهداف الدولة ، الأمر الذي يستوجب ضرورة إصلاحها من خلال إعادة توجيه أدوات الموازنة (إنفاقاً وإيراداً) صوب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فالدول النامية اليوم بما فيها دولة مصر في أمس الحاجة إلى عملية إصلاح جذرية لموازنتها العامة ولتقاريرها المالية بهدف تحديث هياكلها وإصلاح مؤسساتها وتجاوز حالات الركود والتردي للأوضاع الاقتصادية وتطوير الإفصاح والرقابة وتحقيـــق المساءلة، وعليـــه فـــإن إصـــلاح الموازنـــة العامـــة والتقارير الحكوميـــة يصـــبـــح مـــن الضروريات وليس خياراً، ويتم ذلك بالاستناد إلى الأسس العلمية والسليمة التـــي تراعي التنمية المستدامة في البناء.

رابعا: فوائد الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام:

تستند أهداف وفوائد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص علي وجود تكامل فـــي الأدوار بين الطرفين حيث أنه في ظل السوق المفتوح والاقتصاد الحر يظـــل دور الدولة هام في الإشراف ومراقبة الأداء للتأكد من جودة الخدمة المقدمـــة وحماية المنافسة والرقابة علي الاحتكارات، كما أن دور القطاع الخاص هـــام في النشاط الاقتصادي في ظل التحولات

الاقتصادية والاجتماعيـــة والـــسياسية فهو قطاع يحفز النمو والتنمية، ومن ثم فإن عدم كفاية الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية بالصورة المأمولة، بالإضافة إلي الشروط المجحفة للاقتراض الخارجي والضغوط المتزايدة علـــي الميزانيات الحكومية، وعدم ملائمة أسعار الخدمات مـــع الجـــودة المقدمـــة، وحاجاتها إلي صيانة مستمرة وتطوير أدائها باستخدام التقنيات الحديثة، الأمر الذي ترتب عليه الحاجة إلي القطاع الخاص للتمويل، والإدارة والتشغيل علي أن تتم المشاركة بين القطاع الحكومي والخـــاص فـــي صـــورة تنظيمـــات مؤسسية تتولي إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعـــها،. كل ذلك دفع الحكومات إلى تبني نظام المشاركة مع القطاع الخـــاص لتحقيـــق الأهداف التالية:

- تغيير نشاط الحكومة من تشغيل المرافق العامة والأشغال العامـــة والنقـــل العام والخدمات العامة إلى التفرغ لوضع الـــسياسات لقطـــاع البنيـــة التحتيـــة والخدمات العامة على أن يرتبط ذلـــك بوضـــع أولويـــات التنفيـــذ وفقـــا لاحتياجـــات المجتمع وتحقيق رغبات السكان، وحل المشاكل القائمة بالنسبة لهذه المرافق، بالإضافة إلى مراقبة مقدمي الخدمات سواء في فكرة الإعـــداد أو التشغيل، للتأكد من تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة، والـــسعر الملائم.
- تحقيق امتيازات أفضل مقابل الإنفاق العام علي مشروعات الخـــدمات بمـــا ينعكس علي تقديم سعر أمثل للعميل علي أساس التكلفة علي مدار مدة العقـــد، وجودة الخدمة المقدمة بما يتلاءم مع أذواق المستهلكين، مع استمرار الصيانة والتطوير، وإدخال التقنيات الحديثة بما يسهل تقـــديم الخدمـــة بالمواصـــفات القياسية المحددة، بالإضافة إلي تقسيم المخاطر بين الشركاء حيـــث يـــستطيع القطاع الخاص إدارتها بصورة أفضل خلال مراحل (التـــصميم، الإنـــشاء، التمويل، والصيانة) بعيداً عن الموارد المحدودة للحكومـــات، أمـــا بالنـــسبة للسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك فيجـــب أن تكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مـــستوي الخدمة، متضمنة التكاليف الإضـــافية للمخـــاطر التـــي يمكـــن أن تواجههـــا الحكومة.
- تنفيذ مشروعات الاستثمار بين الشركاء في الوقت المحـــدد، وبالمواصفات الجودة التي يطلبها العميل، مع العمـــل علـــي منـــع تدهور الأصول والمنشآت الضرورية

للخدمات العامة نتيجة للـــصيانة غيـــر الفعالة أو انتهاء فترة الصلاحية أو الأمر الذي يـــؤدي فـــي النهاية إلى إهدار الموارد وعدم تحقيق أهداف التنمية.

- **إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة إلي منشآت الخدمات في المراحـــل المختلفة بداية بالتصميم، ومروراً بالبناء والتشغيل ونهاية بالصيانة، بالإضافة إلي الأساليب الحديثة للإدارة مع ملاحقة الابتكارات، والاختراعـــات خـــلال فترة العقد لتحسين مستوي الخدمة، ورفع كفاءة التـــشغيل، وتطـــوير الإدارة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وعـــدم إهدارها بالإضافة إلي تحقيق الأهداف المطلوبة لبرامج التنمية، والتخفيف من المسئوليات الملقاة على عاتق الحكومات لتنفيـــذ المـــشروعات الخدمية أو المشروعات الإنتاجـــية ســـواء في ـــما يتعلق بالتمويـــل أو التصميم أو البناء أو التشغيل، وذلك بمشاركة القطاع الخاص حتى ينـــصرف جهـــد الحكومة علي تأدية المهام الموكلة إليها بكفاءة عالية واستغلال امثل للمـــوارد المتاحة.**

مما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي للشراكة هو تطوير ثقافـــة التعـــاون والعمل الجماعي من أجل تعظيم القيمة لأطراف الشراكة وللمستفيدين منها بما يؤدي إلى تعزيز التنافسية على المستوي القومي.

النتائج والتوصيات

النتائج :

١. إذا كانت الشراكة أصبحت أسلوب من الأساليب المطروحة لإدارة وتنفيذ المشروعات، فلابد من وجود إطار تشريعي صالح وداعم للاستثمار، وذلك من خلال إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، بما يضمن إزالة جميع الإجراءات والقيود البيروقراطية التي تواجه القطاع الخاص، وتحديد الجهات التي تتعامل معه، و بما يضمن وجود تنافس بين المستثمرين الجادين في تنفيذ تلك المشروعات. فلا يمكن إنكار الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي أو التقليل منه، وذلك عند قيامه بتنفيذ وإنشاء وإدارة المشروعات التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم السلبيات التي تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢. ينبغي على الدولة أن يكون هناك تعاون مستمر مع الشريك الخاص من أجل الوصول إلى إنجاز أفضل النتائج التي تسعى لتحقيقها، سواء كان الهدف قصيرا أو طويل الأجل، وذلك من خلال وضع إمكانيات وقدرات القطاع العام إلى جانب إمكانيات وقدرات القطاع الخاص في إطار التعاون المتبادل بينهم.

٣. لكي نضمن نجاح برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يجب أن يشارك فيها جميع الأطراف المتأثرة بالقرارات التي تتخذ في هذا الشأن وأن يكون من حقه المشاركة في صياغتها، ولذا يجب على الدولة وضع آليات مناسبة حتى يكون هناك مشاركة من قطاعات المجتمع المدني، كالأحزاب والجمعيات الأهلية ونحوها، ومدى تأثير هذه المشاركة من آثار إيجابية على التنمية المستدامة في المجتمع.

٤. إن إتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص تعمل على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بالدولة لتحقيق خطط التنمية الإقتصادية للإرتقاء بالخدمات الحيوية للمواطنين، وتنشيط الإستثمار المحلى والأجنبي كما أن إن تقييم أداء الشراكة بين القطاع الخاص والجهات الإدارية يتم من خلال الإقتصاد فى التكاليف وخلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، وأخيراً تحقيق الكفاءة فى إستخدام الموارد الإقتصادية.

التوصيات :

١. يجب على الدولة أن تحدد بوضوح وفق خطة تنموية شاملة برامج الشراكة التي تحتاج إلى تنفيذها، وأن تراعي فيها كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع وضع نظام يراعي الأولويات المطلوبة للتنمية حسب كل مرحلة من مراحلها، وذلك من خلال

قاعدة بيانات تكون متوافرة لديها وتنطلق من خلالها لتحقيق خططها التنموية، كما يجب على الدولة أن تحدد بوضوح دور كل شريك في التنمية بما يضمن التنسيق بين الشركاء وإحداث التكامل بينهم ،مع التأكيد على أهمية دور الدولة في الإشراف والمراقبة، وتوفير منظومة رقابية تتكون من بعض الأجهزة الحكومية واللجان الشعبية بما يضمن الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين القطاعين العام والخاص من جهة، ووصول السعر والخدمة المناسبة للمواطنين من جهة أخرى، مع التأكيد على الدولة عدم تدخلها بهيمنتها وطغيانها بصورة تعرقل الإنتاج.

٢. التأكيد على الدولة عند إبرام عقود المشاركة، وجود إطار تشريعي يتضمن نصوص واضحة تحمي مصالح الدولة، وتؤكد على توخي الحذر عند إبرام واختيار العقود المناسبة لخططها، حيث إن بعض عقود المشاركة يترتب عليها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في نهاية فترة التعاقد، وهو ما يعد شكل من أشكال الخصخصة، بالاضافه الى التأكيد على تحديد الشكل الذي سيتم تطبيقه عند إبرام عقد الشراكة، من حيث تحديد نسبة المستثمر الأجنبي والإدارة الأجنبية في مجموع العقد، وعدم اللجوء إلى أي استثناءات إلا في أضيق الحدود إذا كانت مصلحة الدولة تتطلب ذلك.،كما يجب التنبيه ولفت الأنظار إلى مراعاة متطلبات المحافظة على البيئة عند إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو أكثر من طرف.

٣. ضرورة تحديد مجالات إتفاقيات الشراكة بوضوح بإعطاء أولوية الشراكة للإستثمار الوطني ثم العربي ثم الأجنبي، مع وضع حد أقصى لمشاركة القطاع الخاص ،مع ضرورة وجود وحدة حكومية أو جامعية لتحليل المخاطر المختلفة التى تتعرض لها إتفاقيات الشراكة، لإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، مع ضرورة عقد دورات تدريبية وندوات عن طريق الأجهزة المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة لمناقشة المشكلات المحاسبية والضريبية المستجدة لإتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

٤. ضرورة توحيد التشريعات التى تحكم إتفاقيات الشراكة بين القطاع الخاص والجهات الإدارية حتى لا تخضع بعض إتفاقيات الشراكة للقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ ولإشراف الوحدة المركزية بوزارة المالية، وتخضع إتفاقيات الإمتياز للقانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ولإشراف جهات أخرى، بالاضافه إلى ضرورة الإفصاح عن قيمة أصول إتفاقية الشراكة والإلتزام الناشئ عنها منذ بداية مدة العقد بالقوائم المالية للقطاع العام، وإظهارها بالقوائم المالية لشركة المشروع.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :

بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

تومي، كريم، "تقييم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات النفطية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر،٢٠١٧.

الشيخ، هدى حسين، " إطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي في مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص (دراسة ميدانية) "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠١٦.

صلاح، محمد، عبد الكريم، البشير، "أساليب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية– تجارب دولية وعربية مختارة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (١٧)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضر، الجزائر،٢٠١٥.

البلوي، حنان راشد سالم، الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١١.

أحمد إبراهيم عبد الحميد ، نظرة تحليلية حول تجارب الدول في تطبيق مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، مركز الدراسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية ، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢

أحمد إبراهيم عبد الحميد ، نظرة تحليلية حول تجارب الدول في تطبيق مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، مركز الدراسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، معهد التخطيط القومي، ٢٠١١.

حسان، حكيم،" المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مؤتمر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بومرداس، الجزائر،٢٠١٦.

حسين مصطفى هلالى ، "الابداع المحاسبى فى الافصاح عن المعلومات البيئية فى التقارير المالية "، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات فى قرارات الادارة وتنمية الموارد وورشة عمل إبداعات محاسبية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٠٠٥.

حسين مصطفى هلالى، "التحول إلى نظام ال B . O . T باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة المكتبات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ملتقى وورشة عمل التحول نحو استخدام أساليب القطاع الخاص في إدارة المكتبات المنظمة العربية للتنمية الادارية،٢٠٠٦.

خطاب، عبد لله شحاته ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات، شركاء في التنمية ، ٢٠٠٩.

سماحة، أحمد هاشم، متطلّبات تحقيق الشراكة الجيّدة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات البلدية، ٢٠١١.

عبد الرضا، نبيل جعفر، ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢ .

وزارة المالية المصرية. تقرير البرنامج القومي لشراكة القطاع العام والخاص. القاهرة: الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، سبتمبر – الإصدار الثاني،٢٠٠٧.

ثانيا مراجع باللغة الاجنبية :

Bettignies, J. and Ross, "The Economics of Public-Private Partnerships", Canadian Public Policy-Analyse de Politiques, Vol.xxx,No.٢, ٢٠٠٤

Boardman,A.E.,Siemiatyeki M.and Vining,A.R., ,The Theorg and evidence Concerning Public-Private Partnerships In Canada and Elsewhere, University of Calgary,SPP Reasearch Papers ٩ (١٢) , ٢٠١٦.

Chowdhury, A.N.et al, " Analyzing the Structure of Public – Private Partnership Projects Using Network Theory ", Construction Management and Economics, Vol .٢٩, No.٣, ٢٠١١.

Gawel, E., , Political Drivers of and Barriers to Public-Private Partnerships-The role of Political Involvement Zog Mzeitschr IFT Fur offentliche and gemeinwirtscha Ftliche Mnternehmen,٤٠ ,٢٠١٧.

Hwang, Bon – Gang et al., Public-Private Partnerships Projects in Singapore: Factors, Critical Risk And Preferred Risk Allocation From The Perspective Of Contractors, International Journal of Project Management, Vol .٣١, ٢٠١٣.

M.F "Public-Private Partnerships", the Fiscal Affairs Development, ٢٠٠٤.

Polackova, H.N. Budna, and T. Irwin. Public-Private Partnerships, Fiscal Risks, and Fiscal Institutions in EU. World Bank Working Paper. Washington, D.C.: the World Bank, ٢٠٠٥ .

Shen l., Tamv,"The Optimal debtratio of Public-Private Partnership Projects", Int, Constr, Manag. K (١٥) ,٢٠١٦.

Shen l., Tamv., ,"The Optimal debtratio of Public-Private Partnership Projects", Int, Constr, Manag. K (١٥) ,٢٠١٦.

United NationPublic-Private Partnership: A new Concept for Infrastructure Development", Economic Commission for Europe, New York. , ١٩٩٨ .

United Nations "Guide Book on Promoting Good Governance in Public- Private Partnerships", United Nations Economic for Europe ,٢٠٠٨.